

بعنوان «القيادة الإستراتيجية في عصر الاستدامة المالية»

«الخليج» يحتفي بتخرج قياديين من «هارفارد للأعمال»



صورة جماعية مع القياديين الحاصلين على شهادات «هارفارد»

في إطار مساعيه المتواصلة لتطوير الكوادر البشرية وتعزيز كفاءتها، احتفى بنك الخليج بتخرج عدد من قياديه من برنامج «القيادة الاستراتيجية في عصر الاستدامة المالية»، الذي صمم خصيصا لدعم وتطوير القادات في القطاع المصرفي والمالي بالتعاون مع كلية هارفارد للأعمال، بهدف تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لمواجهة التحولات المتسارعة في الصناعة المالية، معززاً قدراتهم التحليلية وأدواتهم القيادية عبر دراسات حالة عملية مستمدة من مختلف القطاعات، وهو النهج الذي تتميز به كلية هارفارد. وعبر البنك عن فخره بانجاز قياديه الذين اجتازوا الدورة السادسة عشرة من برنامج تطوير القادات التنفيذية في القطاع المالي المصرفي، ضمن مبادرة «كفاءة» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية، ويديرها

معهد الدراسات المصرفية بهدف تأهيل وتطوير الكوادر الوطنية. والقياديين من بنك الخليج الذين اجتازوا البرنامج وحصلوا على شهادات من كلية هارفارد للأعمال، هم: رئيسة التسويق نجلاء العيسى ومساعد مدير عام الإدارة القانونية أحمد الصالح ورئيس التداول في إدارة الخزينة علي دشتي والمديرة التنفيذية في إدارة المخاطر سارة عبدالكريم. ويؤمن بنك الخليج بأن موظفيه هم أساس نجاحه وسر تميزه، ولهذا يعمل على تدريبهم وتطويرهم بشكل مستمر، بما يسهم في ترسيخ مكانة بنك الخليج كبنك المستقبل وأحد البنوك الرائدة في القطاع المصرفي. ويفتخر بنك الخليج بأنه

مستعدة على دشتي والمديرة التنفيذية في إدارة المخاطر سارة عبدالكريم. ويؤمن بنك الخليج بأن موظفيه هم أساس نجاحه وسر تميزه، ولهذا يعمل على تدريبهم وتطويرهم بشكل مستمر، بما يسهم في ترسيخ مكانة بنك الخليج كبنك المستقبل وأحد البنوك الرائدة في القطاع المصرفي. ويفتخر بنك الخليج بأنه

خاصة بتقديم خدمات «Slickline» في الحقول النفطية

69,5 مليون دينار عقود نفطية لتعزيز كفاءة الإنتاج



أحمد مغربي

كشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» أن شركة نفط الكويت وقعت 5 عقود بقيمة 69,5 مليون دينار لتنفيذ مشروع تقديم خدمات «Slickline» والخدمات المصاحبة لها، وذلك ضمن كفاءة عمليات إنتاج النفط. وتوزعت العقود الموقعة كالتالي: الحزمة A بقيمة 16 مليون دينار، والحزمة الثانية بقيمة 15,2 مليون دينار، والحزمة الثالثة بقيمة

14,3 مليون دينار، والحزمة الرابعة بقيمة 12,3 مليون دينار، والحزمة الخامسة بقيمة 11,5 مليون دينار. وتغطي هذه الخدمات كافة جوانب الصيانة الفنية الدقيقة للآبار باستخدام تقنيات «Slickline»، بما

يسهم في إعادة تأهيل الآبار المعطلة ورفع معدلات الإنتاج دون الحاجة لعمليات تدخل معقدة وتحسين الأداء التشغيلي للآبار من خلال القياس والمعاينة الدقيقة وتقليل أوقات التوقف وتحسين الإنتاجية الكلية. وتأتي هذه العقود ضمن استراتيجية شركة نفط الكويت لتحقيق استدامة الإنتاج ورفع الكفاءة التشغيلية، بما يتماشى مع رؤية «الكويت الاقتصادية 2035» لتعزيز موقع الدولة كمركز إقليمي وعالمي للطاقة.

خلال اختتام مشاركة البنك بمؤتمر «EFG Hermes One-on-One»

الفارس: «وربة» ملتزم بأعلى درجات الشفافية وأفضل الممارسات بعلاقات المستثمرين



طارق الفارس

أعلن بنك وربة عن اختتام مشاركته في فعاليات مؤتمر «EFG Hermes One-on-One» السنوي الذي أقيم في نسخته الـ 19 في دبي، حيث شهدت مشاركة البنك تفاعلا واسعا من قبل المؤسسات الاستثمارية العالمية، وعقد خلالها اجتماعات متعددة ثنائية وجماعية مع أكثر من 13 جهة من نخبة كبار المستثمرين والمحللين في القطاع المالي من مختلف أنحاء العالم، وذلك في ضوء الاهتمام المتزايد بإداء البنك وخطته المستقبلية، وعقد خاصة بعد التطورات الأخيرة التي كان قد أعلن عنها. ومتحدثا عن هذا المؤتمر المهم، قال نائب رئيس مجموعة الرقابة المالية في بنك وربة، طارق الفارس: «جاءت مشاركة وربة في هذا المؤتمر تأكيدا على

القيمة الاقتصادية على المدى الطويل». وتابع حديثه قائلا إن «وربة» يعد من البنوك الأحدث تأسيسا على مستوى دول الخليج والمنطقة، واستطاع خلال فترة جيزة تحقيق محطات إستراتيجية عززت مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية قوية وموثوقة، وكان أبرزها إعلان البنك عن إطلاق زيادة رأس المال عبر الاكتتاب للمساهمين، حيث تعد هذه الفرصة من الفرص النادرة للاستثمار في بنك قائم على أسس مالية وتشغيلية متينة تهدف إلى تحقيق نمو مستدام. وأضاف الفارس: «كان مؤتمر EFG Hermes One-on-One مجالا لتقديم هذه المسيرة والتعمق أكثر في رؤية وإستراتيجية البنك ومناقشة المرحلة المقبلة

من نمو البنك الذي أصبح اليوم من البنوك الرائدة في الكويت وعلى مستوى المنطقة». ويعد مؤتمر EFG Hermes One-on-One الأكبر والأكثر تأثيرا من نوعه على مستوى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويشترك فيه 220 شركة من 12 دولة، ومن بينها بنك وربة. وشملت قائمة الجهات الاستثمارية التي التقاها البنك عددا من المؤسسات الخليجية المرموقة منها جهاز أبوظبي للاستثمار وشركة الأهلي المالية السعودية (SNB Capital) وشركة الأول للاستثمار (SAB Invest). إضافة إلى ذلك، اجتمع البنك مع العديد من المؤسسات العالمية المتخصصة في إدارة الأصول، ومنها شركة «جي بي مورغان» و«مورغان ستانلي» و«تي روو برايس».

مؤشر «ستاندرد أند بورز» الخليجي المركب تراجع 1% خلال أبريل الماضي

«المركز»: «بورصة الكويت» الأفضل أداءً خليجياً بأول 4 أشهر من 2025



أوضح المركز المالي الكويتي (المركز)، في تقريره الشهري عن أداء الأسواق الكويتية واصل تسجيل الأداء الأفضل خليجياً منذ بداية العام، وفي أبريل الماضي، واكب السوق الكويتي أداء العديد من الأسواق العالمية والإقليمية، مسجلا أداء سلبيا حيث تراجع المؤشر العام 1,4% نتيجة مخاوف تأثير التوتر التجاري على آفاق الاقتصاد وأسعار النفط.

المتحدة الأمريكية والصين، في تعويض الأسواق لبعض خسارها. من جانب آخر، ارتفع مؤشر ناسداك 100 بنسبة 1,5% خلال الشهر، مدفوعا بنتائج أرباح أفضل من المتوقع لعدد من شركات التكنولوجيا. وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2025 إلى 2,8%، مقارنة بـ 3,3% في يناير الماضي. كما ارتفع مؤشر مورغان ستانلي العالمي للأسواق الناشئة بنسبة 1% خلال الشهر، بدعم من ارتفاع الأسهم الهندي بنسبة 3,7% في المقابل، تراجع الأسهم الصينية بنسبة 1,7% نتيجة استمرار التوترات التجارية، رغم أن التوقعات بشأن حزم تحفيزية قدمت بعض الدعم للأسواق. وكانت الأسهم الهندي قد تأثرت أيضا في وقت سابق من الشهر بسبب المخاوف المتعلقة بالرسوم الجمركية، لكنها تمكنت من التعافي لاحقا.

بنسبة 1% خلال أبريل 2025، وسط أداء متباين لأسواق المنطقة، متأثرا بمخاوف الحرب التجارية وتراجع أسعار النفط، وفي إطار فرضها لرسوم جمركية على الواردات من مختلف دول العالم، فرضت أميركا رسوما جمركية بنسبة 10% على واردات الخليج، اعتبارا من 5 أبريل.

كما تناول تقرير «المركز» أداء الأسواق العالمية، الذي جاء متفاوتا خلال أبريل 2025. وسجل مؤشر مورغان ستانلي العالمي أداء إيجابيا نوعا ما خلال أبريل، في حين تراجع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 0,8%. وكانت الأسهم الأميركية قد شهدت تراجعا حادا في بداية الشهر عقب إعلان إدارة ترامب عن حزمة من الرسوم الجمركية جاءت أعلى من المتوقع، ما أثار المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد وعودة الضغوط التضخمية. وفرضت الولايات المتحدة الأميركية رسوما جمركية بنسبة 145% على معظم الواردات الصينية، فيما ردت بكين بفرض رسوم بنسبة 125% على الواردات الأميركية. كما فرضت الولايات المتحدة الأميركية رسوما جمركية أساسيا بنسبة 10% على غالبية وارداتها. ومع ذلك، ساهم الإعلان لاحقا عن وقف مؤقت مدته 90 يوما على الرسوم الجمركية المتبادلة لعظم الدول، لإتاحة المجال أمام المفاوضات وإمكانية تخفيف التوترات التجارية بين الولايات

بمساعدة من نمو أرباحها الصافية بنسبة 11% على أساس سنوي للربع الأول من 2025. أما مؤشر سوق أبوظبي فقد ارتفع بنسبة 1,8% خلال أبريل 2025، مدفوعا بمكاسب حققها الأسهم القيادية، حيث ارتفع سهم بنك أبوظبي الأول بنسبة 8,7% خلال الشهر، عقب إعلان البنك عن عملية إعادة هيكلية رئيسية للجهة التنفيذية، وسجل مؤشر سوق دبي مكاسب بنسبة 4,1% خلال الشهر، بدعم من أسهم قطاعي العقارات والبنوك. وارتفع سهم بنك دبي الإسلامي بنسبة 5,4% خلال الشهر، مدفوعا بنمو صافي الأرباح بنسبة 8% على أساس

والرغم من ذلك، فقد تصدر قطاعا السلع الاستهلاكية الأساسية والعقارات قائمة الراجين، بارتفاع نسبهته 6,3% و4,9% على التوالي. وفي المقابل، تراجع مؤشر القطاع المصرفي بنسبة 1,9% خلال الشهر. وخفض صندوق النقد الدولي في أبريل 2025 تقديراته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للكويت إلى 1,9%، مقارنة بتقدير سابق بلغ 2,6% في ديسمبر 2024، ويعزى ذلك إلى التأخر في إلغاء خفض الإنتاج النفطي خلال العام، وقد بدأ «أوبيك+» في تخفيف قيود خفض الإنتاج اعتبارا من أبريل 2025، بعدما كان من المقرر أن يبدأ التنفيذ في أكتوبر 2024. وفي تطور لاحق، أعلن «أوبيك+» عن خطط لزيادة إضافية في الإنتاج خلال مايو 2025، حيث من المتوقع أن يصل إنتاج الكويت إلى 2,443 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من المستوى المخطط له سابقا والبالغ 2,242 مليون برميل يوميا.

زيادة سنوية بلغت 45.9 مليون ريال وبنسبة 13%

136,7 مليون ريال.. صادرات الكويت للسعودية في فبراير الماضي



أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، أن الصادرات الكويتية إلى المملكة ارتفعت بشكل سنوي خلال فبراير الماضي بقيمة 15,9 مليون ريال سعودي وبنسبة 13,7%، لتبلغ نحو 136,7 مليون ريال، مقارنة بـ 120,8 مليون ريال خلال فبراير 2024، لتحل بذلك في المرتبة الخامسة ضمن أكبر المصدرين الخليجين إلى المملكة خلال فبراير الماضي. وكانت الصادرات الكويتية إلى المملكة قد ارتفعت بشكل سنوي خلال يناير الماضي بقيمة 26,6 مليون ريال سعودي وبنسبة 19%، لتبلغ نحو 167,6 مليون ريال، مقارنة بـ 141 مليون ريال خلال يناير

الماضي، منخفضة بنسبة 27% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، حيث بلغت نحو 4,5 مليارات ريال، فيما جاءت سلطنة عمان في المركز الثاني بنحو 896,1 مليون ريال خلال الفترة نفسها، تم البحرين ثالثا بـ 685,6 مليون ريال، وخامسا جاءت قطر بـ 158,9 مليون ريال.

905,7 ملايين دينار قيمة الاعتمادات المستندية.. وبوالص التحصيل بـ 49,9 مليون دينار

1,3 مليار دينار تمويل الواردات من البنوك الكويتية خلال شهرين

